المذاهب الاجتماعية والاقتصادية العظمى

للدكتور محمد غلاب

تمهيـــد :

تواضع العلماء على أن يطلقوا اسم الأخلاق الاقتصادية على مجموعة المعضلات التى تتصل من قريب أو من بعيد بالملكية والعمل . ولا ريب أن لهذا الإطلاق الاصطلاحى ما يبرره من أسانيد المنطق ، لأن الباحث المتقصى لا يكاد ينعم النظر فى أجزاء هذه الطائفة من المسائل فرادى أو مجتمعة ، حتى يتبين له أن وراء الجوانب الاقتصادية شيئا آخر شديد الأهمية وهو النواحى الخلقية . ومن آيات ذلك أن المشكلة الاجتماعية العظمى التى تسود فى الآونة الحاضرة كل ما عداها من المشكلات ، والتى تشمل جميع الفروع المتعلقة بالملكية والعمل ، والتى هى اليوم محور دائرة الجدل بين علماء الاجتماع ، لم تظفر بهذه الأهمية ولم تنل ذلك السلطان إلا لأنها تقدمت الى الميدان باسم العدالة الاجتماعية وأعلنت أن كل ما يشينها هو معرفة مقدار ما تحتويه الأنظمة الاجتماعيه من الظلم والعسف لتنظر على ضوء ذلك الى تلك الأنظمة نظرة فاحصة ، فاذا كان اصلاحها ممكنا أبقتها وأصلحتها ، وإلا استبدلتها بغيرها . وعلى هـذا الأساس نفسه وبهذا العنوان عينه كانت نظرة علماء الاجتماع العصريين الى أنظمتنا الحاضرة فذهب بعضهم إلى أن العدالة هى العنصر الغالب فيهـا ، وأنها لا تحتاج — لكى تنشىء جماعات صالحة نافعة — إلا إلى شىء من الإصلاح الضرورى الذى تمليه عوامل التطور والمدنية . وأعلن البعض الآخر أنهـا أنظمة جائرة قد أسست على التعسف وأنها غير صالحة للبقاء البتة ، وأن المجتمع لا يسعد ولا يستريح إلا إذا قوضت من أساسها واستبدلت بأنظمة جديدة تؤسس على العدل والمساواة .

ولما كانت هـذه المشكلة قد أصبحت فى عصرنا الحاضر من الذيوع والشهرة بحيث يصعب تجنب الجدل فيهـا ويعسر الابتعاد عن الأخذ بنصيب منها ، ولما كان أكثر المتجادلين حولها والآخذين منها بطرف — ولا سيما فى بلادنا مع الأسف الشديد — يجهلونها كل الجهل ، أو لديهم عنها فكرة سطحية مشوهة تلقوها عن أشباههم فى الجهل بها أو التقطوها من متناثرات حملات بعض الكتاب المغرضين ، ولما كان الجهل والسطحية من أشد الأخطار على الحقائق والمبادئ : فقد وجب علينا أن نبسط كل مذهب من هذه المذاهب على حدة ، وأن نبين ما له وما عليه ؛ وأن نسرد ما ذكره العلماء فيه من محاسن ومميزات ، وما أخذوه عليه من مساوئ وهنات .

غير أنه — لكي نوضح هذه المبادئ المتعارضة توضيحا وافيا بالغرض — ينبغي أن نشير بدءا إلى ان المذاهب الاجتماعية قدصدرت فى مجموعها عن أسس اقتصادية، وأنها صرحت بأن كل ما يعنيها هو تحقيق العدالة فى هـذه الأسس الاقتصادية، وتحاكمت فى ذلك الى الأخلاق فكانت مبادئها مزيجا من الاقتصاد والاجتماع والأخلاق . ومجمل هذه المذاهب اليوم طرفان : أولهما يرى أن النظام الحاضر للملكية والعمل نظام شرعى يجب أن يبقى . وثانيهما يعلن أنه نظام جائر، ينبغى أن ينهار ويستبدل بغيره عن طريق مساهمة الجماعات، ونحن نريد اليوم أن نبسط مذهب الفريق الأول وهو المعروف بمذهب الأحرار ، فاذا انتهينا من بسطه ناقشناه مناقشة نزيهة لنبين محاسنه ومساوئه . وهاك التفصيل .

مذهب الأحرار :

ينبغى أن نعرف ابتداء أن هذا المذهب من حيث كونه مذهبا منظما مؤسسا على قواعد الاقتصاد الاجتماعى يعتبر حديث التكوين ؛ إذ هو لا يصعد على سلم الماضى إلى أبعد من منتصف القرن الثامن عشر، ولهـذا يذكر العلماء المؤرخون بين مؤسسيه من الاقتصاديين السياسيين : فرانسوا كينيه[1] ، وادم سميث[2] ، وج . ب . سيه[3] .

ومهما يكن من الأمر فإن هـذا المذهب لم يؤسس على قواعد نظرية ، دعائمها الفكر البحت ، وإنما أسس على نتائج التفسيرات الموضوعية العامية للاحداث الاقتصادية والظواهر الاجتماعية ، وسنوجز أهم عناصره فيما يلى .

يجمل بنا أن نشير بدءا إلى أن هـذا المذهب يعتمد فى كل شىء على مبدأ أولى ثبت لدى العلماء ، مؤداه أنه توجد قوانين طبيعية وضرورية تحكم الأحداث وتسيرها وأننا لا نملك تغيير شىء منها لأنها من الأنظمة الكونية التى صورها " بول لورا بوليو"[4] بقوله : " إنها بديعة قدر ما هى مستحيلة التجنب " .

---

(١) فرانسوا كينيه عالم اقتصادى فرنسى ولد سنة ١٦٩٤ وتوفى فى سنة ١٧٧٤ وهو أحد مؤسسى علم الاقتصاد السياسى .

(٢) آدم سميث عالم اقتصادى انجليزى ولد فى سنة ١٧٢٣ وتوفى فى سنة ١٧٩٠ وهو مؤلف كتاب "بحوث عن الطبيعة وعن أسباب ثراء الدول" .

(٣) ج . ب . سيه هو اقتصادى فرنسى عاش فى القرن التاسع عشر ، وقد تأثر كثيرا بآدم سميث .

(٤) بول لورا بوليو هو اقتصادى فرنسى ولد فى سنة ١٨٤٣ وتوفى فى سنة ١٩١٦ .

ومن هذه القوانين الكونية ما عبر عنه العالم الاقتصادى "باستيا"[1] إذ قال : "إن المتناقضات تنمو وتنتشر بصفة طبيعية الى أن يصير ضررها أكثر من نفعها ، وإذ ذاك تقف عند هذا الحد خضوعا للناموس الطبيعى كما بدأت بأمره" ، أو حين قال : "إن كل إنسان ينتفع انتفاعا طبيعيا بجميع الفوائد التى تقدمها الطبيعة أو تصنعها" .

ولا جرم أن هذا المبدأ يقتضى ضرورة ولزوما سيادة سياسة اقتصادية واحدة لا ثانية لها ، إذ هى وحدها التى يؤيدها العقل السليم فى هذا الموقف ، وهى منح الشؤون الاقتصادية أقصى أنواع الحرية وأسمى ألوان الاستقلال والعمل على تصيير الرقابة وتدخل السلطات الحكومية ضئيلين بقدر المستطاع . وهـذا هو معنى المبدأ الذى دعا إليه و يشير به العالم الاقتصادى "جورنيه"[2] حيث قال : دع كل شىء يعمل ودع كل شىء يمر" .

ولا ريب أن هذه العبارة تحمل بين طياتها أعظم ضمان للحرية المطلقة والمبادلة والمنافسة وفى هذا يقول باستيا : "إن المنافسة هى الحرية بعينها ، و إن محو المنافسة هو قتل للذكاء بل قتل للانسان نفسه" ومن المحقق الذى لا شك فيه أن الاحتفاظ بكل هـذه الميزات الأخلاقية والانسانية هو أنفس ما فى هذا المذهب بل هو سر تسميته بمذهب الأحرار .

ولما كانت الملكية الشخصية إحدى نتائج الأنظمة الطبيعية والنواميس الكونية التى يجعلها هذا المذهب ، بل يتدس مبادئها تقديسا ، فلم يكن له بد من الإلحاح على احترامها واعتبار المساس بها ضربا من الاثم الخلقى والعدوان الاقتصادى اللذين يفضيان الى الفوضى الاجتماعية بعد أن يحطما الحرية الانسانية و يتدخلا فى سنن النواميس الكونية ويفسدا صلاحها و يشوها جمالها . . ولما كنا قد عرضنا للملكية الخاصة فى أحد فصولنا السالفة على صفحات هذه المجلة وأبنا مبرراتها التاريخية والأخلاقية والاقتصادية فلا نرى أنفسنا فى حاجة الى إعادة الحديث عنها ، و إنما حسبنا هنا أن ننوه بأن الملكية الخاصة — مع أنها تطورت بعض الشىء خضوعا للضرورة الملحة — قد بقيت دائما موضوع اعتراف الجميع واحترامهم وحمايتهم إياها من عبث العابثين الفوضويين .

و ينبغى أن نعلن أيضا أن لعناية الأخلاق بالملكية الخاصة ثلاثة مبررات : الأول هو أن فى حمايتها الضمان الكامل لحرية الشخصية التى هى منشأ القيم العملية ومأتى المسئوليات الخلقية . والثانى هو أن فى رعايتها تثبيتا للعدالة بمكافأة العاملين . والثالث هو أن الملكية الخاصة أساس النظام الاجتماعى . لأنها تشجع النشاط وتدفع الى الابتكار الشخصى الذى

(١) باستيا هو اقتصادى وفيلسوف ولد فى سنة ١٨٠١ وتوفى فى سنة ١٨٥٠ وهو مؤلف كتاب "الانسجامات الاقتصادية"

(٢) فانسان دى جورنيه هو اقتصادى وفيلسوف ولد فى سنة ١٧١٢ وتوفى فى سنة ١٧٥٩

هو منبع كل تقدم فى طريق الحياة الاجتماعية نحو الكمال . ولقد أطلق علماء الاقتصاد على هذا المبدأ اسم دعامة المنفعة الاجتماعية وعلقوا عليه أهمية عظيمة لأنه مأتى نمو القوة الإنتاجية التى تحققها النساءة العصرية للإنسانية . ولهذا يعتبر مذهب الأحرار أشد المذاهب إسراعا الى الإنتاج وتقدير الفوائد .

نظام توزيع الثروات والإنتاج :

يستعرض الطليون نظام توزيع الثروات الذى يسود أكثر العالم الآن ويرون أنه لا يسوى بين الناس جميعا فينظرون الى هذه التفرقة نظرة سوداء متشائمة ويرفعون أصواتهم بالشكاية من ظلم هذه الأنظمة وقسوة حكمها على بعض بنى البشر فى الوقت الذى تغمر فيه البعض الآخر فى بحبوحة النعماء والهناءة ويطالبون المصلحين بأن يهدموا هذه الأنظمة المتعسفة وأن يؤسسوا على أنقاضها أنظمة أخرى تضمن العدالة الاجتماعية بين الجميع ما داموا إخوة خلقوا من عنصر واحد .

غير أن هؤلاء المتعجلين فى أحكامهم قد نظروا إلى أتفه نواحى المشكلة وأشدها سطحية ، وأهملوا النواحى الهامة والأسس الجوهرية فيها . ولو أنهم أمعنوا النظر مليا لرأوا أن عدم المساواة فى توزيع الثروات هو وحده النظام الشرعى العادل الجدير بالخلود ، وذلك لأن بعض بنى الإنسان نشيطون مجبون للعمل ، والبعض الآخر خاملون ميالون الى البطالة خاضعون لسلطان الكسل ، فهل من العدل بل هل من العقل أن نسوى بين الفريقين ؟! على أن العاملين أنفسهم بعضهم ينفق كل ما يربحه نقودا ، والبعض الآخر يقتصد من دخله جانبا يستثمره وينميه لكى ينفعه فى أوقات الشدة أو العجز عن العمل . فهل من المنطق وهل من العدالة الاجتماعية التى ينشدقون بها أن يسوى بين هذين النوعين ؟ ! أو ليس من البداهة التى لا تحتاج إلى أدنى نظر أن تختلف حظوظ هؤلاء جميعا باختلاف عقلياتهم وفطرهم وصفاتهم وميولهم وأن يكون هذا الاختلاف فى أرقى درجات المشروعية لاتفاقه مع طبائع الأشياء » .

على أننا لو تناقضنا مع النواميس الطبيعية وجاريا كل عدالة مقررة وعدينا كل حق مشروع وسوينا بين الجميع فى توزيع الثروات ، أفلا تكون النتيجة الحتمية لهذا الخطل أن هؤلاء المتساوين اليوم لا تلبث حظوظهم أن تتباين تبعا لتباين طباعهم وأمزجتهم وعقلياتهم ، فتصبح تسويتنا بينهم أشبه الأشياء بالنقش على الماء أو الكتابة فى الهواء ؟ وإذا ، فالطريق المستقيم الوحيد هو أننا نجارى النواميس الكونية فى تصرفاتها فنؤمن بأن اليد العاملة هى

التي تنتج الربح ، وأن العقلية الراجحة هي التي تنفق جانبا من هذا الربح وتقتصد منه جانبا آخر تستغله فتنتج منه ثروة جديدة . وهذا هو الدور الذي يمثله الرأسماليون في الحياة الاقتصادية : عمل متواصل وربح مستمر وثروة محتفظ بها . وهكذا — عن طريق إدمان العمل والميل إلى الاقتصاد ، وبوساطة الوراثة والتقليد والتربية والتوجيه — تتشكل الثروة إلى بعض الأسر وتتركز فيها بوسائل مشروعة وبهيئة متينة تصعب مناهضتها على كل مصلح أوتي من سلامة الفطرة واستقامة الذوق حظا عظيما أو ضئيلا .

أما الأسر التي بانت الأولى فوجدت البطالة على أعمالها أو غلبتها أهواؤها إلى السفه والاسراف فانها — بلا ريب — تهوى إلى حضيض التعاسة والبأساء . ولما كان الثراء يجتذب الثراء والفقر يستتبع الفقر كما يقولون ، فقد كان من الطبيعي أن تتركز الثروة في الأسر الأولى ، وأن تتورط الفاقة في الثانية إلى أن يهب من بين أعضائها فرد يخالف أسلافه في صفاتهم المذمومة فيشغف بالعمل ويكلف بالاقتصاد ، واذا ذلك يلوي بيده عنان حظ أسرته نحو النعيم والثراء .

والنتيجة من كل هذا هي أنه ما دامت الطبائع والأمزجة والعقليات والهمم والميول متباينة ، فان الذي لا ريب فيه هو أن المساواة الثابتة في الثروة ستبقى مستحيلة ، وإذا أعيد توزيعها عشرات المرات بل مئاتها فانها لا تلبث أن تعود الى التفاوت والبون ما دامت عواملها الأساسية التي أسلفناها قائمة . واذا ، فهذا الاختلاف الراهن هو أصل الأنظمة الاجتماعية : بل للحياة الانسانية كلها . ولهذا ينبغي أن تضع هذه الحرب المشتعلة بين الطبقات أوزارها وأن يتعاون الجميع على السير بالانسانية نحو الرخاء والسعادة فيتقدم الثري بماله ، والعالم بعلمه ، والعامل بعمله ، وأن يتخلصوا من الأنانية التي هي من أعراض الغرائز البهيمية المحضة ، وبيان ذلك أنه إذا أراد فرد أو جماعة إنشاء مؤسسة للعمل سواء أتعلق ذلك بالصناعة أم بالزراعة أم بالتجارة وجب على هذا المؤسس أن يظفر بالمال الضروري لإنشائها إذا لم يكن من أرباب الثراء ثم بالأيدي العاملة التي تتولى مباشرة الاستثمار ، وأن يكون في معاملته مع الفريقين عند اتفاقه متمسكا بأضيق قواعد الشرف ، فإذا دفع إلى أولئك وهؤلاء المقادير التي اتفق عليها معهم غير ملتفت إلى نجاح مشروعه أو إخفاقه ، فقد وفى بتعهده واحترام اتفاقه واستحق ما بقي من ثمار منتجاته بطريقة مشروعة جزاء له على عمله الشاق الجدير بالتقدير وهو مجازفته في إنشاء هذه المؤسسة التي كان يمكن أن تخفق كما يمكن أن تنجح ، والتي لم يكن في مقدور كل فرد أن يقدم عليها ويخاطر في سبيلها بمستقبله وشرفه . وفوق ذلك فلا ينبغي أن ننسى مجهوده في الإدارة والتنظيم فنستكثر عليه تعبه لأنه هو روح المؤسسة المحرك ، وعقلها المدبر ، وقلبها الخفاق .

نقاش وجدل :

لا يجحد أحد ما لمذهب الأحرار من أثر في ليبات الاجتماعية لما يدعو له من رفع راية الحرية الإنسانية وحماية القيمة البشرية والاحتفاظ بكرامة الفرد قبل الاحتفاظ بقيمة المال ، ولمحاولته منح الإنسان أعظم الفرص ملاءمة لنمو مواهبه ، ولكنه مع ذلك كله لم يسلم من النقد فقد أخذ عليه تصريحان خطيران طالما رددهما أنصاره و بنوا عليهما فيه آراء ونظريات . ومجمل أولهما أنه من غير الممكن أن يغير الإنسان القوانين الاقتصادية ، وهنا يرمي الناقدون أصحاب هذا التصريح بأنهم يعتبرون هذه القوانين ضربة لازب أو قضاء محتوما فرضته علينا سلطة أجنبية تجتاز قوتها الساحقة دائرة نطاق معارضتنا . ونحن إذا نظرنا في كلمة قانون لم نلف أن معناها المحدودية أو ثبات الأحداث و جمودها و إنا نجد معناها على عكس ذلك ، إذ القانون هو الصلة الثابتة بين الأحداث المتغيرة المتنوعة .

نعم إن النظام الاقتصادي ، بدون ريب ، يتعلق بشروط وأحوال تاريخية واجتماعية ونفسية هامة ينبغي لتفكيرنا فيها والعناية بدراستها ، وهو فوق ذلك ينشأ من التطور الطبيعي ويتبع سيره ويجاري تقلباته ، ولكنه يمكن أن يغير ويبدل عن طريق الأفكار التي يكونها بنو الإنسان عنه وعن طريق تأثير إدراكاتهم بما يجب أن يكون ، وهذا يستلزم ألا تكون القوانين الاقتصادية جامدة محدودة بل هو ينتظر أن تكون قد تطورت وأنها ستتطور أيضا .

أما التصريح الثاني الذي يأخذه النقد على هذا المذهب ويخون عليه باللائمة من أجله فهو إعلانه أن الحرية الاقتصادية تنتج أسعد النتائج ، وأن التنافس من خير الوسائل التي تهزئ النشاط الإنساني إلى عالم النور . ومجمل اعتراضهم على هذا المبدأ هو أن الحرية المطلقة تستلزم غيبة النظام الاقتصادي الصارم ، وأن هذه الغيبة بدورها تنتج غالبا — ولا سيما في الظروف الاستثنائية كأوقات الحروب والانقلابات السياسية والأحداث الاجتماعية الكبرى — أن يعاني الفرد آلاما شديدة أو أن يستفيد فوائد جمة دون أن يكون في ذلك لمواهبه أو لمجهوداته الشخصية أدنى أثر . وفوق هذا فإن المنافسة ليست هي الحرية فحسب ، وإنما هي النضال العنيف . ولا ريب أن من العسير التوفيق بين التفضل النفعي ونقاء الضمير ومن آيات ذلك ما نشاهده في أكثر الأحوال من أن المنافسة تؤيد الطغيان عند ما تستطيعه فتنصر القوي وتسحق الضعيف أو تسلك إلى تقويتها حيلة تشبه حيل الثعالب ، إذ تنتهي إلى عقد حلف بين المتنافسين يجعلهم يتكاتفون على الاحتكار الخاص الذي يدعوه الاقتصاديون باسم " كارتيل " أو " تريست " والذي يصير موقف المستهلك عسيرا قاسيا .

وأخيرا يأخذ بعض النقاد كالعالم الألماني " فريديريك ليست " على هذا المذهب أنه عالمي وأنه لم يعن بالقومية ولا بالجنسية ، وأنه يعتبر الصناع والتجار من جميع الدول كأنهم أفراد جمهورية صناعية أو تجارية واحدة لا فرق بين أحدهم وبين الباقين . وكذلك يأخذ هذا العالم على زعماء مذهب الأحرار أنهم لم يفكروا في أوقات الحروب وأنهم اتخذوا ظروف السلام وحدها أساسا لمذهبهم ، وهذه نقطة لها خطورتها ، ولها آثارها الفعلية من حيث الأخطاء المترتبة عليها ؛

محمد غلاب

أستاذ الفلسفة بكلية أصول الدين

دخل رجل من الزاهدين على الرشيد فقال : يا أمير المؤمنين إني واعظك فشدد عليك، فهل تقبل ؟

قال الرشيد : لا أقبل .

قال الزاهد : أتنفر من الموعظة ؟ !

قال الرشيد : كلا ، ولكن الله بعث من خير منك وهو النبي صلى الله عليه وسلم إلى من هم شر مني وهم كفار قريش ، ثم قال له : ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ...